تأمين قروض الصادرات كأداة لتنمية الصادرات غير التقليدية في دول عربية مختارة.

Export credit insurance as a tool To develop non-traditional exports in selected Arab countries

****

د. سعيدي وصاف

جامعة الملك فيصل

كلية إدارة الأعمال-قسم المالية

تأمين قروض الصادرات كأداة لتنمية الصادرات غير التقليدية في دول عربية مختارة.

د .طسعيدي وصاف

كلية إدارة الأعمال/جامعة الملك فيصل/السعودية

الملخص:

إن اقتحام أسواق دولية جديدة لا يعد أمرا سهلا بالنسبة لأي مصدر جديد، ناهيك عن يكون هذا المتعامل من الدول النامية؛ يضاف إلى ذلك عدم قدرة المصارف على تقديم التمويل اللازم، الأمر الذي استلزم إنشاء أنظمة لتأمين القروض لغرض الاستفادة من التمويل، وتجنب مختلف المخاطر التي قد يتعرّض لها المتعامل الاقتصادي في الأسواق الدولية. نحاول من خلال هذه الدراسة تناول تجارب أنظمة تأمين قروض الصادرات في بلدان عربية مختارة، هي: تونس، والمغرب، والسعودية.

Abstract

The penetration to new international markets is a crucial and difficult operation to developing countries exporters, in addition to lack of banking financing, this leads to the creation of Credit Insurance Systems. These systems facilitate financing from Banks and avoid different risks facing economic operator in international markets.

The main aim of this study is to demystify Export credit insurance systems in three Arabic countries: Tunisia, Morocco and Saudi Arabia.

المقدمة

في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة التي تعرف مزيدا من تدويل الأنشطة الإنتاجية والتسويقية، وما يصاحب ذلك من صعوبة النفاذ إلى الأسواق الدولية، وتنوع المخاطر، يعد التصدير من القضايا الإستراتيجية، خاصة في البلدان النامية الباحثة عن مصادر النقد الأجنبي، تحقيقا لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن العمليات التصديرية، عادة ما تصطدم بجملة من المخاطر، تحول دون بلوغ المصدرين الأسواق المستهدفة؛ الأمر الذي دفع معظم الدول إلى إنشاء هيئآت وأنظمة لتأمين قروض الصادرات، ومنها البلدان محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية تأمين قروض الصادرات في تنمية الصادرات غير التقليدية والاستثمارات الوطنية بالخارج.
- إفادة الجهات المسؤولة والمختصة في موضوع تنمية الصادرات، ونظام تأمين قروض الصادرات.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى ضآلة الصادرات غير التقليدية في البلدان محل الدراسة، والدور الذي يؤديه نظام تأمين قروض الصادرات في الحفاظ على الوضع المالي للمؤسسات من جهة، واستمرار ممارسة نشاطها محليا ودوليا وبالتالي الوصول للأسواق الدولية من جهة أخرى.

تبعا لما سبق نتناول هذه الدراسة من خلال محورين أساسيين:

- المحور الأول: ماهية تأمين قروض الصادرات،

- المحور الثاني: تأمين قروض الصادرات في بلدان عربية مختارة.

أولا: ماهية تأمين قروض الصادرات: نتناول هذا العنصر وفق ما يلي:

1-مفهوم تأمين قروض التصدير:

يربط العديد من الاقتصاديين والعاملين في قطاع التأمين، تأمين قروض التصدير، في البلدان النامية بدرجة أساسية، بالإختلالات الداخلية للدول والمؤسسات إذ يبررون ذلك بالصعوبات التي يواجهونها في إيجاد تأمين بأقساط معقولة لتغطية أخطار التجارة الخارجية، التي عادة ما تكون وراء الفشل في الأسواق الدولية.

لقد عرف (Bastin 1978) تأمين القرض عند التصدير بأنه " شكل من أشكال التأمين، يقوم بضمان الأخطار التي قد يتعرض لها المتعامل الاقتصادي في الأسواق الدولية، ويكمن هذا الضمان في تأمين القرض الذي يقدم للمستورد، بحكم أن غالبية المبادلات التجارية الدولية لا يتم تسديدها فورا حتى ولو ليوم واحد، وبالتالي فإنها تتم بآجل، مما يجعل ضمانها مهماً لتفادي الأخطار الممكن حدوثها"، إذ الشيء المؤمن هنا هو القرض.

2-أهمية تأمين قروض الصادرات: يمكن إبراز ذلك فيما يلي:

أ- حماية المصدر من أخطار الدفع في صفقات التصدير.
ب- تمويل العملية التصديرية، عندما لا يكون المورد في مركز يسمح له بتمويل صفقاته بنفسه، "إذ يعد مصدرا مهماً في التمويل الخارجي للدول النامية، فقد بلغت مع بداية تسعينات القرن الماضي قروض الصادرات المؤمنة طويلة الأجل (5/1)من مديونية الدول النامية الإجمالية، في حين بلغت قروض الصادرات المؤمنة قصيرة الأجل(2/1)من مديونية الدول النامية قصيرة الأجل.
ت- ترفع وثيقة التأمين من جودة كمبيالة التصدير، وترفع من جدارة المصدر في الحصول على الائتمان، مما يؤدي إلى تحريك رؤوس الأموال التي لم يكن من الممكن إتاحتها بطريقة أخرى.
ث- توفير شروط أفضل في مجال المنافسة مع المنتجات المثيلة في الأسواق الدولية من خلال تقديم شروط دفع ميسرة للمشتري.
ج- تنشيط تداول الأوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان.
ح- إدارة هيئآت التأمين للمنازعات التي قد تحدث بين المصدر وزبونه الأجنبي، أينما تكون القوانين والأحكام واستعمالاتها غير معروفة، مما يجعل دور هذه الهيئآت مهما لإزالة الكثير من الصعاب على المؤمن، من خلال التكفل بهذا الجانب.
خ- تحفيز القطاع المصرفي على توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل التجارة الخارجية دون الحاجة إلى قيام البنوك المركزية بمنح الضمانات اللازمة أو دون الحاجة إلى اشتراط توفر اعتماد مستندي معزز كوسيلة مقبولة للدفع.

3-أخطار التصدير:

يقصد بأخطار التصدير تلك المخاطر التي يتعرض لها المصدر في أثناء العملية التصديرية، والتي قد تكون ناتجة عن عوامل تجارية أو غير تجارية أو عوامل أخرى لا يمكن تصنيفها في الأولى ولا في الثانية، وسنتطرق إلى أهم أخطار العملية التصديرية على وفق ما يلي:

أ-الأخطار التجارية:

ويقصد بها الأخطار التي يكون مصدرها ومسببها المستورد أو أوضاعه المالية، وتؤدي إلى عدم تسلم المصدر لكامل مستحقاته في الآجال المتفق عليها.

ب-الأخطار غير التجارية:

يقصد بها المخاطر التي تخرج عن إرادة المستورد والتي يكون مصدرها أومسببها سلطات القطر المستورد، أو سلطات قطر العبور، أو تلك التي تكون نتيجة عن اضطرابات عامة أو وقائع معينة يشهدها القطر المستورد، بمعنى آخر المخاطر الناتجة عن عجز مستورد عن الدفع بسبب عوامل غير تجارية، ومصطلح الأخطار غير التجارية يغطي جانبا واسعا من هذه الأخطار، ويمكن تصنيفها إلى أخطار كلية وأخطار جزئية، وكذا إلى أخطار داخلية وأخطار خارجية، على وفق الجدول التالي,

جدول رقم (01): يوضح مختلف الأخطار غير التجارية

الأخطار الكلية		**الأخطار الجزئية**	
المرتبطة بالمجتمع	**المرتبطة بالحكومة**	**المرتبطة بالمجتمع**	**المرتبطة بالحكومة**
الداخليـــــة		**الداخليـــــة**	
- الحروب الأهلية	- التأميم / المصادرة	- الإرهاب الانتقائي	- التأميم الانتقائي
- الإرهاب	- صراع القيادة	- الإضراب الانتقائي	- الضغوط على الشركات المشتركة
- المقاطعة	- التضخم	- المقاطعة القومية للمنشأ	- الرقابة على الأسعار
- اختلاف الرأي العام	- الصراعات البيروقراطية	-	-
الخـــــارجية		**الخـــــارجية**	
- الإرهاب الدولي	- الحرب النووية	- المنافسة بين الشركات	- الضغوط الدبلوماسية
- الرأي العام العالمي	- المقاطعة الدولية	- الإرهاب الدولي الانتقائي	- القيود على التجارة الدولية
- الضغط على الاستثمار	- أعباء خدمة الدين المرتفعة	- المقاطعة الدولية للمنشأة	- التدخل الحكومي

Source: Akhter, H., & Lusch, R. F., "1987", "Political Risk A Structural Analysis". Advances in International Marketing, 2, p 81-101.

ج-أخطـــــار أخـــرى: ويتعلق الأمر بـما يلي :-

تـأمين المعارض والبحث عن أسواق جديدة: يعد هذا النوع من التأمين أداة مهمة لتشجيع الصادرات، فالمؤسسات التي تريد عرض منتجاتها في المعارض الدولية، تدفع مصاريف مهمة، بدون أن تكون متأكدة من بيع منتجاتها وحتى من استرجاع مصاريف العرض، هذا ما يجعل أغلب المؤسسات تتردد في المشاركة في المعارض الدولية، وهنا يبرز دور مؤمن القرض لتقليص هذا الخطر من خلال تعويض الشركة العارضة لمصاريف النقل والعرض على وفق الاتفاق الذي تم مع شركة التأمين.

خطر تقلب الأسعار: عند إمضاء العقد تكون الأسعار ثابتة أو قابلة للتغير، ففي الحالة الأولى عندما تكون الأسعار ثابتة لا يتدخل مؤمن القرض لتغطية القيمة الزائدة على السعر الثابت الناتج عن تقلب أسعار مواد الخام والأجور، أما في الحالة الثانية، في حالة وجود أحكام في العقد متعلقة بتغير الأسعار، المؤمن يلتزم بتوسيع الضمان إلى المبلغ المكمل (السعر الزائد)الناتج عن تنفيذ هذه الأحكام.

ويمكن تصنيف أخطار التصدير إلى أخطار للدول النامية، وأخطار للدول المتقدمة، وأخرى مشتركة بين الاثنين، إذ يمكن اعتبار الأخطار السياسية أكثر وقوعا في الدول النامية، في حين تعد أخطار الصرف، وتقلبات الأسعار

أكثر وقوعا في الدول المتقدمة، أما الأخطار التجارية، وأخطار الكوارث الطبيعية، فقد نجدها في الدول النامية والمتقدمة على السواء.

ثانيا: تجارب دول عربية مختارة في تأمين قروض الصادرات:

بعد الإشارة إلى الإطار النظري لنظام تأمين قروض الصادرات، كأداة من أدوات تنمية الصادرات غير التقليدية، سنحاول استعراض وتحليل تجارب دول عربية مختارة، ويتعلق الأمر بكل من تونس، والمغرب، والسعودية.

أولا-تجربة الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية

أحدثت تونس منذ أكثر من 30 سنة، نظاماً لتأمين قروض الصادرات، وتمت ملاءمته مع التحولات الجديدة سنة 1997. وتشرف على إدارته الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE) التي تأسست في 10 سبتمبر 1984م بموجب القانون رقم 40 المؤرخ في 23جوان 1984، وعدل بقانون أخر رقم 85-88 مؤرخ في 16 جويلية1988. وصدرت بعده عدة قوانين وأوامر هدفت إلى إعطاء ديناميكية جديدة لقطاع التصدير .

1- مهام الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية:

تشرف الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE) على نظام ضمان قروض الصادرات، حيث تقوم بتأمين المخاطر التجارية على حسابها الخاص بنسبة 80 %، وإعادة تأمين جزء منها لدى شركات إعادة التأمين في تونس وفي الخارج، كما تقوم الشركة لحساب الدولة بتغطية المخاطر السياسية والكوارث الطبيعية بنسبة 90%، فضلاً عن بعض المخاطر التجارية الخارقة للعادة[i]. ويكون التعويض بعد 6 أشهر من تاريخ استحقاق الدين أو 4 أشهر في حالات محددة حسب المعايير الدولية، فضلا عن تسهيل التمويل البنكي من خلال احالة الحق في التعويض للبنك الذي اسهم في تمويل الصادرات الى جانب الانتفاع بخدمة استخلاص الديون المدمجة ضمن الخدمات التي يوفرها عقد التأمين.

2- نشاط الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية:

بعد مرور 30 سنة على تأسيس نظام تأمين قروض الصادرات في تونس، يمكننا تسجيل ما يلي[ii]:

- أنشأت الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية قاعدة معلومات تضمّ عشرات الملايين من المؤسّسات في جميع أنحاء العالم بفضل شبكة فعّالة من علاقات الشراكة مع نظرائها ومع الشركات المتخصصة في التصنيف والمعلومات التجاريّة.
- بلغت الصّادرات المؤمنة من قبل الشركة خلال المدة (1985-2012) حوالي 9.5 مليارات دولار (على وفق متوسط سعر الصرف لسنة 2012)، وهو مبلغ جد معتبر.
- بلغ معدّل التغطية خلال المدة (1985-2012): 7.7 %.
- بلغت التعويضات المدفوعة للخطر التجاري خلال المدة (1985-2012): 19 مليون دولار (وفق متوسط سعر الصرف لسنة 2012).
- بلغت التعويضات المدفوعة للمخاطر غير التجارية خلال المدة (1985-2012): 68 مليون دولار.

وفيما يلي تحليل نشاط الشركة خلال المدة 2009-2012، من حيث الصادرات المؤمنة، وتوزيعها الجغرافي، وطبيعة الأخطار المؤمنة:-

أ-الصادرات التونسية المؤمنة: نتناول الصادرات التونسية المؤمنة خلال المدة 2009-2012 على وفق الجدول التالي:

جدول رقم (02): الصادرات التونسية المؤمنة خلال المدة 2009– 2012

الوحدة : مليون دولار

السنوات / البيان	2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الصادرات غير المؤمنة	13774.297	95	15780.562	96	17243.906	97	16438.224	97
الصادرات المؤمنة	653.703	5	636.438	4	578.094	3	559.776	3
إجمالي الصادرات التونسية	14428	100	16417	100	17822	100	16998	100

المصدر: من اعداد الباحث طبقا لتقارير الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية لسنتي 2011 و2012.

تشكل الصادرات التونسية المؤمنة من قبل الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (COTUNACE) خلال المدة 2009- 2012، نحو 4 % من الحجم الإجمالي للصادرات السلعية التونسية، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بسلة المنتجات التي تطرحها هذه الشركة التي تعد من أكثر الشركات المتخصصة في الدول النامية، تماشيا مع التحولات الاقتصادية العالمية. يمكن إرجاع ذلك لسببين هما:

- أن بعض الشركات التونسية مازالت ترفض القيام بعملية تصديرية بأجل وتشترط الدفع بالحاضر، علما أن هذا الرفض يعد حرمانا للاقتصاد التونسي من عمليات تصديرية ذات عوائد كبيرة؛

- أما السبب الثاني فيتمثل في البنوك التي تشترط الضمانات العينية، كرهن العقارات حتى تمكن المؤسسة المصدرة من التمويل.

ب-التوزيع الجغرافي للصادرات التونسية المؤمنة:

نتناول التوزيع الجغرافي للصادرات التونسية المؤمنة خلال فترة 2009-2012 وفق الجدول التالي:

جدول رقم (03): يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات التونسية المؤمنة خلال المدة 2009-2012
الوحدة: مليون دولار

السنوات / المجموعات الاقليمية	2009	2010	2011	2012
إفريقيا	192.241	214.898	191.714	245.236
الشرق الأوسط والأقصى	169.962	85.027	24.167	33.688
أوروبا	261.793	317.133	344.624	266.484
أمريكا اللاتينية	18.251	4.139	0.087	0.262
أخرى	11.456	15.241	17.502	14.106
اجمالي الصادرات المؤمنة	653.703	636.438	578.094	559.776

المصدر: تقارير الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية لسنتي 2011 و2012، بعد تحويل القيم بالدولار وفق سعر الصرف السائد (متوسط الفترة).

يشير الجدول المذكور أنفاً المتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات التونسية المؤمنة أن أوروبا تستحوذ على الحصة الأكبر من الصادرات التونسية المؤمنة بنسبة 45%، أما المجموعة الإقليمية الثانية فتمثلها افريقيا بـ 35%، أذ تواصل الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية تدعيم هذا التوجه بتوفير التغطية اللازمة نحو افريقيا بتقدم منتجات جديدة لضمان الصادرات نحو هذه المناطق لتحفيز المؤسسات على التصدير من خلال توفير مختلف أنواع الحماية من الأخطار ، خاصة السياسية منها بالرغم من النقص الكبير في المعلومات التجارية على المشترين. أما دول آسيا وبالضبط دول الشرق الأوسط والأقصى فنلاحظ تراجع الصادرات التونسية المؤمنة اتجاه هذه الدول من حوالي 170 مليون دولار سنة 2009 إلى حوالي 34 مليون دولار سنة 2012، أي بنسبة لا تتجاوز 6%. من اجمالي الصادرات المؤمنة سنة 2012.

ج-توزيع الأقساط حسب طبيعة الأخطار: نتناول توزيع الأقساط حسب طبيعة الأخطار خلال المدة 2010- 2012 وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4)

يوضح توزيع الأقساط حسب طبيعة الأخطار خلال المدة 2010- 2012 الوحدة: مليون دولار

أقساط التأمين حسب الاخطار	2010	2011	2012
الأخطار التجارية	3.446	3.398	3.389
الأخطار غير التجارية	0.803	0.294	0.371
ضمان تمويل مرحلة ما قبل الشحن	0.75	0.053	0.0.37
أخطار أخرى	0.122	0.127	0.086
الإجمالي	5.121	3.872	3.846

المصدر: تقارير الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية لسنتي 2011 و2012، بعد تحويل القيم بالدولار وفق سعر الصرف السائد (متوسط الفترة).

يوضح الجدول أعلاه توزيع الأقساط المدفوعة بغرض التأمين حسب طبيعة الأخطار خلال فترة 2010-2012، حيث بلغ حجم الأقساط المدفوعة بغرض التأمين على الأخطار التجارية خلال المدة نفسها حوالي 75% من إجمالي الأقساط المدفوعة، بعدما كانت خلال المدة 1992-1998 لم تتجاوز 10% من إجمالي الأقساط المدفوعة، ويفسر ذلك بنمو المعاملات التجارية نحو البلدان ذات الأخطار السياسية. في حين نجد تراجع الأقساط المدفوعة بغرض التأمين ضد الأخطار غير التجارية، وأخطار الكوارث الطبيعية...إلخ-من 88% من إجمالي الأقساط خلال المدة 1992-1998، إلى 10% خلال المدة 2010- 2012، ويفسر ذلك بتراجع صادرات تونس نحو البلدان ذات المخاطر غير التجارية-الشرق الأوسط والاقصى، وأفريقيا-نتيجة تخوف المؤسسات التونسية المصدرة من الأخطار التي قد تعترضها في هذه البلدان. أما أقساط التأمين لحساب صندوق ضمان مخاطر التصدير، فنسجل ارتفاعها في سنة 2012 بنسبة 32.6% مقارنة بسنة 2011.

د-التوزيع الجغرافي لالتزامات الشركة المترتبة عن التغطيات الممنوحة: يتم تناول هذا العنصر من خلال استعراض وتحليل الجدول التالي:

جدول رقم(5)

يوضح التوزيع الجغرافي لالتزامات الشركة المترتبة عن التغطيات الممنوحة خلال المدة 2009-2012الوحدة: مليون

السنوات / المجموعات الإقليمية	2009	2010	2011	2012
إفريقيا	139.094	125.680	127.794	123.063
الشرق الأوسط والأقصى	69.351	60.990	85.151	80.460
أوروبا	251.339	251.89	261.559	250.006
أخرى	19.705	12.497	12.408	13.267
الاجمالي	479.489	451.057	486.912	466.796

المصدر: تقارير الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية لسنتي 2011 و2012، بعد تحويل القيم بالدولار على وفق سعر الصرف السائد (متوسط الفترة)

بلغت التزامات الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية عن التغطيات الممنوحة خلال فترة 2009-2012 حوالي 1884.254 مليون دولار، تستحوذ أوروبا أكثر من نصف التزامات الشركة أي بما نسبته 52 % من التزامات الشركة المترتبة عن التغطيات الممنوحة، تليها افريقيا بحوالي 25%، ثم الشرق الأوسط والأقصى بنسبة 15%.

3- التوجهات الجديدة للشركة:

تأمل الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية التوسع في نشاط النظام التونسي لتأمين قروض الصادرات ليشمل مجالات أخرى لم تكن في السابق ضمن اهتماماتها، ويتعلق الأمر بما يلي:

أ-تأمين الاستثمار:

قامت الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية خلال سنة 2012بترويج "عقود تأمين استثمار موجهة للشركات التونسية في الخارج والشركات الأجنبية في تونس، لأن توفير الشركة لعقود تأمين الاستثمار الموجهة إلى الشركات التونسية التي تقوم باستثمارات في الخارج تكون عبر المشاركة في رأس المال أو بعث شركات متفرعة مما يساعدها على مواصلة مجهوداتها التصديرية بثقة وأمان". في حين تكون "عقود تأمين الاستثمار الموجهة إلى الشركات الأجنبية التي تقوم باستثمارات في تونس بالتنسيق مع مؤسسات تأمين إقليمية شريكة لكوتيناس ".

ب-تأمين خطابات الاعتماد المستندية:

قامت الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية بطرح هذا النوع من المنتجات لمساندة البنوك المحلية ودعم جهودها لتمويل الصادرات التونسية بضمان تعزيز البنوك لخطابات الاعتماد المستندّية.

ج-تأمين المبيعات المحلية:

لم يقتصر تأمين الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية للمبيعات الموجهة للخارج فقط، بل تعداه للمبيعات المحلية وهو نوع جديد من التأمين يخص البيع داخل السوق المحلي، ومن شأن هذا النوع من التأمين أن يزيد من نشاط الشركات التونسية العاملة في تونس، عملا بتفسير الاقتصادي السويدي **استيفان ليندر** للتجارة الخارجية "وجود طلب داخلي شرطا ضروريا لإنتاج السلعة وتصديرها".

د-تأمين مبسط للمؤسسات الصغرى:

تطرح الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية هذا النوع من التأمين للمؤسسات المقيمة وغير المقيمة في تونس التي تنجز رقم معاملات من الصادرات لا يتجاوز 400 ألف دينار تونسي، أذ يغطي هذا العقد الصادرات من السلع والخدمات على مشترين من القطاع الخاص على ألا يتجاوز أجل خلاصها 180 يوما. ويغطي المخاطر التجارية (إعسار قانوني أو فعلي أو امتناع المشتري عن دفع ثمن البضاعة المصدرة).

ثانيا- تجربة الشركة المغربية لتأمين الصادرات(SMAEX):

يواجه الاقتصاد المغربي مشكلة عدم استقرار العوائد من العملة الصعبة المتأتية من قطاع التصدير بالرغم من تنوع هيكل تجارته الخارجية، فقد بلغ معدل الانكشاف الخارجي[iii] لسنة 2010م حوالي60%[iv]، وهي نسبة تؤكد توجه الاقتصاد المغربي نحو الخارج، لكن هذا التوجه من جانب الاستيراد أكثر منه من جانب التصدير، فالميزان التجاري المغربي يعرف منذ أكثر من عقدين حالة عجز مستمرة[v]، ويمكن إرجاع ذلك إلى:

- تناقص صادرات المغرب من الفوسفات بالنسبة للصادرات الاجمالية، بالرغم من أن المغرب يعد ثالث منتج في العالم لخام الفوسفات بعد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، كما يحتل المغرب المرتبة الأولى بين الدول المصدرة للفوسفات في العالم[vi].
- زيادة الواردات المغربية بشكل ملحوظ نتيجة انتهاج المغرب لسياسة التصنيع واستيراد الآلات والمعدات الأساسية.
- ضعف الطلب العالمي على الصادرات المغربية بسبب ركود الاقتصاد العالمي وبخاصة اقتصاد الاتحاد الأوروبي الذي يعد زبون هاماً للمنتجات المغربية، وانخفاض مرونة الطلب الداخلي على المواد الأولية المغربية.
- تحتل المملكة المغربية المرتبة الأولى عربيا و43 عالميا في مؤشر كفاء التجارة بالنسبة للمنتجات الزراعية، بالرغم من ذلك ما يزال الميزان التجاري في حالة عجز.

تبعا لما سبق، أرست المملكة المغربية منذ مدة عددا من الإجراءات بغرض النهوض بالصادرات الوطنية ومعالجة الاختلال في الميزان التجاري، وهذا في إطار سياسية وطنية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، ومن بين ذلك نجد:

- الاستمرار في سياسة الإصلاح الاقتصادي
- الترويج والإعلان عن المنتجات المحلية في الأسواق العالمية
- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي
- سياسة دعم الصادرات على المستوى الإقليمي والدولي
- إنشاء العديد من الهيئآت لتنمية الصادرات (مركز تنمية الصادرات المغربية، الشركة المغربية لتأمين الصادرات...).

سنحاول في هذه الدراسة التركيز على دور نظام تأمين قروض الصادرات من خلال الشركة المغربية لتأمين الصادرات(SMAEX) باستعراض واقع الصادرات المغربية خلال المدة (2004-2010)، ثم نظام تأمين القرض عند التصدير المغربي، فضلا عن تحليل نشاط الشركة المغربية لتأمين الصادرات (SMAEX) خلال المدة نفسها.

1- واقع الصادرات المغربية خلال المدة (2004-2010):

جدول رقم (06)
يوضح واقع الصادرات المغربية خلال المدة 2004-2010

الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات الاجمالية	9911.7	11197.3	12730.7	15321.4	20094.8	13973	17704
الصادرات الاجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	17	19	19	20	23	15	19
متوسط نصيب الفرد من الصادرات الاجمالية (دولار)	332	371	417	497	644	443	555

المصدر: من اعداد الباحث طبقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2006، 2010، 2011، 2012.

إن المتمعن في تطور الصادرات المغربية الاجمالية خلال (2004-2010)، على وفق ما يوضحه الجدول رقم (06) يستخلص مايلي:

- عرفت الصادرات المغربية الاجمالية نموا معتبرا، أذ نمت بحوالي الضعف بين سنتي2004 و2010، باستثناء سنة 2009 التي عرفت ارتفاع طفيف قد يعود إلى أثار الازمة المالية العالمية وما خلفته من ركود في الاقتصاد العالمي أدى إلى تقلص الطلب على المنتجات المغربية.
- يلاحظ مساهمة الصادرات الاجمالية في الناتج المحلي الاجمالي بالمملكة المغربية بين سنتي2004 و2010، في المتوسط بأكثر من 19 %، باستثناء سنة 2009 التي انخفضت فيها نسبة مساهمة الصادرات الاجمالية في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 15% نتيجة تراجع الصادرات الاجمالية بسبب تقلص الطلب على المنتجات المغربية متأثرا بالأزمة المالية العالمية.
- لم يتجاوز متوسط نصيب الفرد من الصادرات الاجمالية بالمملكة المغربية خلال الفترة 2004-2010 700 دولار وهو نصيب ضعيف ولا يعكس المجهودات المبذولة لتنمية الصادرات المغربية بمختلف الأدوات التي يعد نظام تأمين القرض عند التصدير من أهمها.

2- نظام تأمين القرض عند التصدير بالمملكة المغربية[vii]:

تأسس نظام تأمين القرض عند التصدير في الخطة الخمسية (1973-1977) كأداة من أدوات تنمية الصادرات، بجانب مركز تنمية الصادرات (CMPE). حيث تتم إدارة نظام تأمين القرض على حساب الدولة وتحت مراقبة مركز تنمية الصادرات المغربية من سنة 1976 إلى سنة 1988، تاريخ إنشاء الشركة المغربية لتأمين الصادرات(SMAEX) التي أصبحت تشرف على هذا النظام وتحت مراقبة الدولة.

يهدف نظام تأمين القرض عند التصدير بالمملكة المغربية إلى تنمية الصادرات من خلال:

- تأمين معاملات المصدرين
- تقاسم المخاطر مع المصدرين في أثناء البحث عن الأسواق
- تسهيل حصول المصدرين على التمويل اللازم

تقدم الشركة المغربية لتأمين الصادرات التأمينات التالية:

- تأمين القرض التجاري بنسبة تغطية تصل إلى 90%.
- تأمين القرض السياسي بنسبة تغطية تصل إلى 90%، وللصادرات المتجهة نحو إفريقيا والشرق الأوسط وبلدان أمريكا اللاتينية.
- تأمين المعارض والبحث عن أسواق جديدة بنسبة تغطية تصل إلى 50%.
- تأمين مخاطر الكوارث الطبيعية
- تأمين عدم التحويل

3- تحليل نشاط الشركة المغربية لتأمين الصادرات(SMAEX):

سنحاول في هذا العنصر تحليل نشاط الشركة المغربية لتأمين الصادرات خلال المدة (2004-2010)، بغرض معرفة مدى مساهمة نظام تأمين القرض عند التصدير بالمغرب في تنمية الصادرات المغربية، على وفق مايلي:

أ-تطور التزامات الشركة المغربية لتأمين الصادرات خلال الفترة (2004-2010):

جدول رقم (07)
يوضح تطور التزامات الشركة المغربية لتأمين الصادرات خلال المدة (2004-2010):
الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الالتزامات	169	150	196	276	363	500	494
التغير %	-	9.42-	18.10	54.37	92	147.86	184.15

المصدر:http://www.smaex.com/resultats-smaex.php (بعد تحويل القيم بالدولار على وفق سعر الصرف السائد متوسط الفترة).

إن المتمعن في تطور التزامات الشركة المغربية لتأمين الصادرات خلال المدة (2004-2010) المبينة في الجدول أعلاه رقم (07) يجد نموا تجاوز 180 % وهو ما يعني أن الشركة المغربية لتأمين الصادرات تدفع بقوة نحو النهوض بالصادرات من خلال ما تقدمه من التزامات.

ب-تطور رؤوس الأموال المؤمنة من قبل الشركة المغربية لتأمين الصادرات خلال المدة (2004-2010):

جدول رقم (08)
يوضح تطور رؤوس الأموال المؤمنة من قبل الشركة المغربية لتأمين الصادرات خلال المدة (2004-2010):
الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رؤوس الأموال المؤمنة	228	178	205	359	432	404	451
التغير %	-	0.21-	0.1-	0.57	0.89	0.77	0.97

المصدر:http://www.smaex.com/resultats-smaex.php (بعد تحويل القيم بالدولار على وفق سعر الصرف السائد متوسط الفترة).

إن المتمعن في تطور رؤوس الأموال المؤمنة من قبل الشركة المغربية لتأمين الصادرات خلال المدة (2004-2010) المبينة في الجدول المذكور أنفاً رقم (08) يجد نموا تجاوز 90 % وهو ما يعني أن رؤوس الأموال المؤمنة من قبل الشركة المغربية لتأمين الصادرات في ازدياد مطرد، بالرغم من استمرار العجز في الميزان التجاري.

ثالثا- برنامج تأمين الصادرات السعودية:

تشكل الصادرات النفطية بالمملكة العربية السعودية أكثر من 90% من إجمالي الصادرات، على الرغم قيام المملكة العربية السعودية منذ أكثر من عقدين بتأسيس عدد من هيئآت تنمية الصادرات غير النفطية (مركز تنمية الصادرات السعودية، الصندوق السعودي للتنمية، غرف التجارة والصناعة...)، فضلا عن تقديم علاوات تشجيعية للمصدرين، بغرض تنويع الصادرات، وبالتالي تنويع مصادر الدخل.

على الرغم أهمية مختلف الإجراءات والحوافز المقدمة من المملكة إلا أن كثرة وتنوع المخاطر (التجارية، والمالية، والكوارث الطبيعية، واستكشاف الأسواق الدولية، والمشاركة في المعارض الدولية...) التي تواجه العملية التصديرية، جعلت الحاجة إلى برامج خاصة تضمن وتحمي الشركات العاملة في قطاع التصدير من الأهمية بمكان، هذه البرامج التي ينبغي أن تكون مستقلة لتؤدي الدور المنوط بها على أكمل وجه (وجود خدمة تأمين التمويل وضمان الصادرات تابعة للصندوق السعودي للتنمية).

لتناول موضوع تأمين قروض الصادرات في المملكة العربية السعودية، نستعرض في البداية واقع الصادرات السعودية خلال المدة (2009-2013)، ثم نتطرق بعد ذلك الى خدمة تأمين التمويل وضمان الصادرات التابعة للصندوق السعودي للتنمية.

1-واقع الصادرات السعودية خلال المدة (2009-2013):

جدول رقم (09) يوضح واقع الصادرات السعودية خلال المدة 2009-2013
الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الاجمالية	%	الصادرات النفطية	%	الصادرات غير النفطية	%	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي	متوسط نصيب الفرد من الصادرات غير النفطية (دولار)
2009	192296	100	163295	85	29001	15	% 6.75	1088
2010	251143	100	215529	86	35614	14	% 6.76	1292
2011	364699	100	317911	87	46788	13	% 6.98	1649
2012	388401	100	337704	87	50697	13	% 6.90	1736
2013	375873	100	322218	86	53655	14	% 7.16	1789

المصدر: من اعداد الباحث طبقا:

- لمصلحة الاحصائيات العامة والمعلومات، الكتاب الاحصائي السنوي المدة 2009 -20013، المملكة العربية السعودية، بعد تحويل القيم بالدولار على وفق سعر الصرف السائد (متوسط الفترة).
- لصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013م.

إن المتمعن في تطور الصادرات السعودية غير النفطية خلال (2009-2013)، على وفق ما يوضحه الجدول المذكور أنفاً رقم (09) يستخلص مايلي:

- عرفت الصادرات السعودية الاجمالية نموا معتبراً نتيجة ارتفاع أسعار النفط، أذ نمت بأكثر من الضعف بين سنتي2009 و2013.
- ضآلة الصادرات السعودية غير النفطية، حيث لم تتجاوز في المتوسط 15 % من إجمالي الصادرات السعودية خلال مدة الدراسة.
- يلاحظ نمو الصادرات السعودية غير النفطية من حيث القيمة، فقد ارتفعت بين سنتي2009 و2013 بأكثر من الضعف على الرغم تراجع نسبتها خلال المدة نفسها من15% إلى 14%.
- عرف متوسط نصيب الفرد من الصادرات غير النفطية بالمملكة العربية السعودية نموا معتبرا، حيث ارتفاع بأكثر من النصف بين سنتي2009 و2013، وهو مؤشر مهم جداً.

تبعا لما سبق ذكره يتبين أهمية تنويع مصادر الدخل بالمملكة من خلال تنمية الصادرات غير النفطية بمختلف الأدوات التي يعد نظام تأمين القرض عند التصدير من أهمها.

2-خدمة تأمين التمويل وضمان الصادرات بالسعودية[viii]:

يقدم الصندوق السعودي للتنمية، خدمات ضمان وتأمين قروض الصادرات، من خلال برنامج الصادرات السعودية وذلك لمساعدة المصدرين للتغلب على صعوبة الحصول على عوائد التصدير، إما لأسباب تجارية أو سياسية.

وفيما يلي المزايا التي تقدمها خدمة تأمين التمويل وضمان الصادرات بالسعودية:

- التوسع في الأسواق الحالية من خلال كسب مستوردين جدد والنفاذ لأسواق جديدة
- الحصول على تسهيلات أفضل من البنوك لتمويل احتياجات الصادرات سواء ما كان منها قبل الشحن كتمويل مدخلات الإنتاج أو ما بعد الشحن.
- تخفيض تكلفة الصادرات السعودية، وذلك بالاستغناء عن خطابات الاعتماد المستندية أو على الأقل عن الاعتمادات المعززة.
- الحصول على معلومات مستمرة عن المستوردين مع مراقبة جدارتهم الائتمانية من خلال شبكة استعلام منتشرة في جميع أنحاء العالم وقاعدة بيانات تحتوي على أكثر من 45 مليون منشأة تغطي معظم دول العالم.

3-نشاط خدمة تأمين التمويل وضمان الصادرات بالسعودية:

نتناول نشاط خدمة تأمين التمويل وضمان الصادرات السعودية على وفق مايلي:

أ-واقع الصادرات السعودية غير النفطية المؤمنة خلال المدة 2009- 2012

جدول رقم (10)
يوضح الصادرات السعودية غيرالنفطية المؤمنة خلال فترة 2009- 2012

القيمة: مليون دولار

السنوات / البيان	2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الصادرات غير النفطية غير المؤمنة	28397.8	97.93	34947.77	98.1	46014	98.35	50146	98.92
لصادرات غير النفطية المؤمنة	603.2	2.07	666.23	1.9	774	1.65	551	1.08
جمالي الصادرات غير النفطية	29001	100	35614	100	46788	100	50697	100

المصدر: من اعداد الباحث طبقا للتقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية لسنة 2012.

تشكل الصادرات السعودية غير النفطية المؤمنة من قبل برنامج تأمين الصادرات السعودية التابع للصندوق السعودي للتنمية خلال المدة 2009- 2012، في المتوسط 1.5 % من إجمالي الصادرات السعودية غير النفطية، وهي نسبة ضعيفة جدا، يمكن ارجاعها من جهة لأحادية في التصدير التي مازالت تطبع الاقتصاد السعودي، ومن جهة أخرى لانعدام هيأة مستقلة تختص بتأمين قروض الصادرات تكون مهمتها الأولى والاساسية تأمين الصادرات من خلال طرح وثائق تأمين، فضلا عن مرافقة المصدرين في استكشاف أسواق جديدة.

ب وثائق التأمين التي أصدرتها وحدة التأمين حتى نهاية 2012م

بلغ عدد الوثائق التي قام الصندوق السعودي للتنمية بإصدارها منذ انطلاق خدمة تأمين الصادرات في عام 2003 م حتى نهاية سنة 2012م 53 وثيقة تأمين صادرات سعودية غير نفطية بقيمة إجمالية بلغت 1119.2 مليون دولار، ونفذ من خلال هذه الوثائق عمليات لصادرات وطنية بقيمة إجمالية بلغت 4266.667 مليون دولار .

4-آفاق قيام هيأة مستقلة لتأمين قروض الصادرات: يمكن استشراف آفاق قيام هيأة مستقلة لتأمين قروض الصادرات على وفق مايلي:

- إن التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم والتحولات التي يعرفها الاقتصاد السعودي، تقتضي تطوير آليات عمل خدمة تأمين التمويل وضمان الصادرات بالسعودية بما يتناسب واحتياجات رجال الأعمال لبلوغ أسواق خارجية بأكثر أمان واطمئنان، من خلال إنشاء هيأة مستقلة مختصة تتولى الاشراف على تأمين قروض الصادرات بالمملكة بمساهمة بقية مكونات الاستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات غير النفطية بالاستفادة من الخبرات الموجودة لدى الهيئآت الوطنية المتخصصة في تأمين قروض الصادرات العربية منها والاقليمية.

- إدراج الخدمات (أعمال الهندسة والخبرة المحاسبية والدراسات التطبيقية خاصة في ميدان الطاقة) ضمن سلة المنتجات المشمولة بالتأمين، فضلا عن طرح وثائق تأمين جديدة تعطي امتيازات لتحفيز التصدير نحو الاسواق الدولية وبخاصة العربية منها والاسلامية.

الاستنتاجات:

- تؤدي أنظمة تأمين قروض الصادرات دورا معتبرا في ترقية المنتجات الوطنية نحو الخارج بحماية المصدرين من أخطار التجارة الدولية وبالتالي مساهمة عدد من الآليات في تنمية الصادرات غير التقليدية.
- وجود ثقافة تأمينية عالية لدى المتعامل الاقتصادي التونسي من جهة والمحيط الذي يعمل فيه من جهة أخرى، يعد من أهم أسباب نجاح الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية في استقطاب متعاملين جدد وبلوغ أسواق جديدة.
- تدفع الشركة المغربية لتأمين الصادرات بقوة نحو النهوض بالصادرات غير التقليدية (خارج الفوسفاط...) من خلال ما تقدمه من التزامات وما تؤمنه من أخطار تجارية وغير تجارية، وهو ما جعل الصادرات المغربية تعرف نموا معتبرا خلال العشرية الأخيرة (أكثر من الضعف)، برغم من ذلك ما يزال الميزان التجاري السلعي المغربي في حالة عجز.
- يعد برنامج تأمين قروض الصادرات في المملكة العربية السعودية بالمقارنة مع بقية أنظمة تأمين القرض في البلدان محل الدراسة من أحدث البرامج وأقلها فعالية، بسبب عدم وجود هيأة مستقلة متخصصة تتولى الاشراف على برنامج تأمين قروض الصادرات من جهة، وسيطرة الصادرات النفطية (أكثر من 90%) من جهة أخرى، وهو ما يجعل الاستفادة من الخبرات الموجودة لدى الهيئآت الوطنية المختصة في تأمين قروض الصادرات العربية منها والاقليمية أمرا في غاية الأهمية للمساهمة في الخروج من أحادية التصدير التي مازال الاقتصاد السعودي يعاني منها.

الهوامش والمراجع

[1] Jean Bastin, l'assurance crédit dans le monde contemporain, Editions Jupiter, Novembre 1978, p3

[1] قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات – حالة الجزائر–مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمّد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2002، ص220-221.

[1] Dr sebastian schich, " export credit insurance : the subsidization of exports through exports credit insurance agencies", the insurance forum (UNCTAD, GENEVA, volume1, Novembre 1995), p. 6-7.

[1] République tunisienne, la présidence, loi 88-85, Juillet 1988, (N 85 du 12-22 juin 1988).

ومن هذه الأوامر نذكر ما يلي:

- الأمر رقم 1690 مؤرخ في 31 أوت 1998 متعلّق بضبط تراتيب وشروط تسيير صندوق ضمان مخاطر التصدير منقح بالأمر عدد 2074 لسنة 2002 المؤرخ في 10 سبتمبر 2002.
- الأمر رقم 1690 مؤرخ في 31 أوت 1998 متعلّق بضبط تراتيب وشروط تسيير صندوق ضمان مخاطر التصدير منقح بالأمر عدد 2074 لسنة 2002 المؤرخ في 10 سبتمبر 2002.

Zouari. Maher, « la promotion des exportations, expérience Tunisienne », (Mémoiare de 3eme cycle professionnel, IEDF), (1990) P. 28-32).
http://www.cotunace.com.tn/content/pages/rubrique.php

[1] معدل الانكشاف الخارجي = (الصادرات+ الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي.
[1] تم احتساب معدل الانكشاف الخارجي للمغرب لسنة 2012 طبقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012.
[1] تقارير صندوق النقد العربي.
[1]أحمد حمد الله السمان، دراسة تحليلية لمشكلة الصادرات السلعية في المملكة المغربية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر، س، 11، ع2، 1997، ص 228.
[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013 ص170.
[1] هو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل نصيب الفرد من الصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة، تنوع أسواق التصدير العالمية....
[1] http://www.mce.gov.ma/exportateurs/assurance.asp.
[1] الصندوق السعودي للتنمية، برنامج الصادرات السعودية، دليل خدمات ضمان وتأمين ائتمان الصادرات، 2011.

[1] الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي، 2012 (تحويل القيم للدولار وفقا لمتوسط سعر الصرف السائد)، ص 56.

المصـــادر:

1-المصادر العربية:

أولا: البحوث والدراسات الدورية

1. أحمد حمد الله السمان، دراسة تحليلية لمشكلة الصادرات السلعية في المملكة المغربية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر، س، 11، ع2، 1997.
2. عمر الشناوي ضمان ائتمان الصادرات: الركيزة الأساسية لتنمية الصادرات الوطنية، مجلة المدير الناجح العدد 90، مصر، 2000.
3. عبد المجيد قدي، سعيدي وصاف، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات – حالة الجزائر-مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2002.

ثانيا: التقارير والوثائق الرسمية

1. الأمر رقم 1690 مؤرخ في 31 أوت 1998 متعلّق بضبط تراتيب وشروط تسيير صندوق ضمان مخاطر التصدير منقح بالأمر عدد 2074 لسنة 2002 المؤرخ في 10 سبتمبر 2002.
2. الأمر رقم 1690 مؤرخ في 31 أوت 1998 متعلّق بضبط تراتيب وشروط تسيير صندوق ضمان مخاطر التصدير منقح بالأمر عدد 2074 لسنة 2002 المؤرخ في 10 سبتمبر 2002.
3. المملكة العربية السعودية، مصلحة الاحصائيات العامة والمعلومات، الكتاب الاحصائي السنوي الفترة 2009 - 20013.
4. الصندوق السعودي للتنمية، برنامج الصادرات السعودية، دليل خدمات ضمان وتأمين ائتمان الصادرات، 2011.
5. الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي، 2012.
6. الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية، تقارير سنتي 2011و2012.
7. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013.

2-المصادر الاجنبية:

1. Akhter, H., & Lusch, R. F, "Political Risk A Structural Analysis". Advances in International Marketing, 2, 1987.
2. Dr sebastian schich, " export credit insurance : the subsidization of exports through exports credit insurance agencies", the insurance forum, UNCTAD, GENEVA, volume1, Novembre 1995.
3. Jacques Aubry, Michele Macquet-lehaman, Techniques logistiques et financières du commerce international, Paris : Les éditions d'organisation 1990.
4. Jean Bastin, l'assurance crédit dans le monde contemporain, Editions Jupiter, Novembre 1978.
5. République tunisienne, la présidence, loi 88-85, Juillet 1988, N 85 du 12-22 juin 1988.
6. Zouari. Maher, « la promotion des exportations, expérience Tunisienne », Mémoiare de 3eme cycle professionnel, IEDF, 1990.

3-المصادر الإلكترونية:

1. http://www.cotunace.com.tn/content/pages/rubrique.php
2. http://www.mce.gov.ma/exportateurs/assurance.asp.
3. http://www.smaex.com/resultats-smaex.php